

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/12/13/Add.1
14 April 2014

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الاجتماع الثاني عشر

بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، 6-17 أكتوبر/تشرين الأول 2014
البند 14 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير الرصد العالمي عن حشد الموارد

مقدمة

1- قرر مؤتمر الأطراف، في استراتيجية حشد الموارد (المقرر 11/9)، أن الأمين التنفيذي ينبغي أن يعد تقارير رصد عالمية دورية عن تنفيذ استراتيجية حشد الموارد، ويقدمها لنظر مؤتمر الأطراف. وقرر الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف أنه ينبغي إعداد تقارير الرصد العالمي عن تنفيذ استراتيجية حشد الموارد في التوقيت المناسب لكي تعرض على نظر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعاته العادية، مع المشاركة الوطنية والإقليمية، وينبغي تقديم معلومات أساسية عن حالة تمويل التنوع البيولوجي واتجاهاته والمساعدة في نشر المعارف المتعلقة بالتمويل والدراية فيما يخص التنوع البيولوجي (المقرر 3/10، الفقرة 5). وفي اجتماعه الحادي عشر، أعاد مؤتمر الأطراف تأكيد هذا المقرر وطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد تقارير رصد عالمية دورية عن تنفيذ استراتيجية حشد الموارد (المقرر 4/11، الفقرة 11).

2- وأعد التقرير الحالي استجابة لطلبات مؤتمر الأطراف المذكورة أعلاه. وقدم مشروع موجز لتقرير الرصد إلى الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، وطلب الإخطار 089-2014 (رقم المرجع SCBD/TSI/RS/YX/LZ/83704)، الذي وزرع في 2 يوليو/تموز 2014، معلومات إضافية وتعليقات بشأن مشروع تقرير الرصد العالمي وذلك للاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. واستجابت اليابان، والاتحاد الأوروبي وبلجيكا، وكرواتيا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا والسويد لهذا الإخطار. وجميع المراجع المستخدمة في التقرير الحالي متاحة على الموقع الشبكي: <http://www.cbd.int/financial/>.

3- وينماشى هيكل التقرير الحالي مع مؤشرات الرصد التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر. وهو يركز على الحالة والاتجاهات، فضلا عن النقاط البارزة لكل مؤشر. ونظرا لأن الغرض الأساسي من تقرير الرصد هو إعلام ودعم مؤتمر الأطراف في صنع القرار، تدعى الأطراف إلى استخدام التقرير الحالي للنظر في مشاريع المقررات ذات الصلة الواردة في الوثيقة UNEP/CBD/COP/12/1/Add.2.

1 - الحالة والاتجاهات الكلية في تمويل التنوع البيولوجي

المؤشر: إجمالي التدفقات المالية، بالمبلغ والنسبة المئوية حيثما ينطبق الأمر، للتمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي، في السنة، لتحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة

الحالة والاتجاهات

4- لاحظت الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (GBO-4) علامات متنوعة للدعم المالي المتزايد للتنوع البيولوجي في السنتين الأخيرتين. وتتفق المعلومات الواردة في التقرير الحالي مع هذه الملاحظة، ويلاحظ التقرير أن الالتزام السياسي لحشد الموارد المالية قد تزايد بدرجة كبيرة على النحو الذي أظهره اعتماد استراتيجية حشد الموارد في عام 2008، ورصد المؤشرات في عام 2010 وأهداف التمويل الأولية في عام 2012.

النقاط البارزة

5- يحدد المؤشر فئات التدفقات المالية التالية: (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)؛ (ب) والميزانيات المحلية على جميع المستويات؛ (ج) والقطاع الخاص؛ (د) والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية؛ (هـ) والمؤسسات المالية الدولية؛ (و) ومنظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛ (ز) والتمويل العام بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ح) ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ط) والتعاون التقني.

6- وشهدت المساعدة الإنمائية الرسمية المرتبطة بالتنوع البيولوجي ضغوطاً نحو الانخفاض في عامي 2011-2012 بعد الذروة التي بلغت في عام 2010، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية وبسبب انخفاض مكونات التنوع البيولوجي في المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع وصول المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى قياسي جديد في عام 2013، فمن المحتمل أن الاتجاه المتدهور في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي سيتم عكسه (انظر القسم 12).

7- وقد أظهرت الميزانيات المحلية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية اتجاهات إلى الارتفاع في عدد من البلدان المبلغة، ونمطا من التقلبات في بلدان مبلغة أخرى. وأبلغ العديد من البلدان النامية عن زيادات بعدة أضعاف في النفقات المحلية للتنوع البيولوجي في العقد الماضي. واستناداً إلى الإنفاق المحلي المبلغ عنه، فإن الميزانيات المحلية هي المصدر الأساسي لنفقات التنوع البيولوجي العالمي (انظر القسم 4).

8- وأشار خمس البلدان المبلغة إلى بعض الزيادة في تمويل القطاع الخاص، بينما لاحظ آخرون اتجاهها نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة. وتتراوح أهمية تمويل القطاع الخاص من 7 في المائة من مجموع التمويل الوطني للتنوع البيولوجي في بعض البلدان إلى 38 في المائة في بلدان أخرى (انظر القسم 2).

9- وتزايد التمويل من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والأوساط الأكاديمية على الصعيدين المحلي والدولي في العقد الماضي. فقد تعافت المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية من أزمة التمويل في عام 2009. وتتراوح أهمية هذا المصدر من التمويل بين 4 في المائة من مجموع التمويل في بعض البلدان إلى 17 في المائة في بلدان أخرى (انظر القسم 2).

10- وزاد البنك الدولي من الاقراض في إدارة البيئة والموارد الطبيعية بدرجة كبيرة في الفترة 2008-2011، ولكنه انخفض مرة أخرى في عام 2013 إلى مستوى أقل مما كان عليه في عام 2008. وأصبحت المؤسسات المالية الدولية الأخرى، لاسيما المصارف الإنمائية الإقليمية، مهمة بدرجة متزايدة في النظام المالي الدولي (انظر القسم 12).

11- ولا يوجد نظام لمتابعة الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي في منظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. غير أن المساهمات الكلية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام 2011 لم تزد بصورة اسمية ولكنها انخفضت بنسبة 6.9 في المائة بالقيمة الحقيقية (انظر القسم 12).

12- والمعلومات بخصوص التمويل العام بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية محدودة للغاية. وأبلغت المملكة المتحدة عن مساهمات في إطار مبادرة داروين، التي انخفضت من 7.1 مليون جنيه استرليني في عام 2006 إلى 4.1 مليون جنيه استرليني في عام 2011.

(<http://www.cbd.int/financial/oda/united%20kingdom-preliminary-reporting-framework-2014-en.xlsx>)

13- وبتزايد عدد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع الدعم التقني والمالي من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وزادت المساهمات من البلدان النامية (مع استبعاد الموارد المحلية) من خلال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بنسبة 16 في المائة تقريبا بالقيمة الاسمية من عام 2006 إلى 2011 (انظر القسم 9).

14- وفي عينة تشمل 21 بلدا مبلغا، زاد حجم تمويل التعاون التقني في الفترة 2010-2012 في 12 بلدا متقدما، ولكنه تعرض لتقلبات مع اتجاهات إلى الانخفاض في تسع بلدان أخرى. ويتم الإبلاغ عادة عن التعاون التقني في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر القسم 10).

2 - التدفقات المالية من القطاع الخاص

المؤشر: إجمالي التدفقات المالية، بالمبلغ والنسبة المئوية حيثما ينطبق الأمر، للتمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي، في السنة، لتحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة بطريقة تتجنب احتساب المبالغ أكثر من مرة، في المجموع وفي الفئات التالية: (ج) القطاع الخاص، و(د) المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية

الحالة والاتجاهات

15- أظهر 91 طرفا، حوالي 47 في المائة من الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي، مجموعة واسعة من التدابير التمكينية والاتفاقات التشاركية. وأنشأ 9 بلدان سلسلة زمنية للاتجاهات عبر ست سنوات في تمويل القطاع الخاص للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وأشار خمس البلدان فقط إلى بعض الزيادة في تمويل القطاع الخاص، مع اتجاه نحو الانخفاض بالنسبة لباقي البلدان.¹ وتختلف أهمية تمويل القطاع الخاص/السوق أيضا عبر البلدان. ويشكل التمويل الخاص/السوق نسبة تتراوح بين 33 في المائة إلى 38 في المائة من مجموع التمويل في الفترة 2010-2011 في المملكة المتحدة، و8 في المائة - 7.3 في المائة في الفترة 2009-2010 في كندا، و19.6 في المائة في عام 2010 في فرنسا (<https://www.cbd.int/financial/privatefunding/>).

16- وشهد التمويل من المنظمات الوطنية غير الحكومية، والمؤسسات والأوساط الأكاديمية اتجاها عاما إلى الارتفاع في البلدان التي كانت المعلومات قد أصبحت متوافرة فيها، بالرغم من بعض الرياح المعاكسة في عام 2012. وتتراوح أهمية هذا المصدر من التمويل بين 4 في المائة من مجموع التمويل في عام 2010 في المملكة المتحدة، و5.9 في المائة في عام 2009 في كندا، و8 في المائة في عام 2010 في فرنسا و17 في المائة في عام 2012 في سويسرا.² وقد تعافت الإيرادات المجمع أكبر سبع منظمات غير حكومية من جميع المصادر، وهي الصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة الطيور الدولية، ومنظمة النباتات والحيوانات الدولية، وجمعية حفظ الحياة البرية، ومعهد الموارد العالمية، ومنظمة الحفظ الدولية، ومنظمة حفظ الطبيعة، تعافت من انخفاض في عام 2009، ولكنها انخفضت بدرجة ملحوظة في عام 2012، بسبب الإيرادات المنخفضة في منظمة حفظ الطبيعة بدرجة أساسية.¹

النقاط البارزة

17- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: إنشاء ظروف تمكينية لإشراك القطاع الخاص في دعم الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك القطاع المالي؛ وحشد استثمارات القطاع الخاص في التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية؛ واستكشاف الفرص التي تقدمها الآليات المالية الابتكارية الواعدة مثل أسواق المنتجات الخضراء، والشراكات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأعمال التجارية وأشكال الأعمال الخيرية الجديدة؛ وتعزيز التعاون المالي والعلمي والتقني

والتكنولوجي مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعوب الأصلية والمؤسسات العامة من أجل التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية.

18- وفي عام 2004، أطلقت السوق المالية في جوهانسبرغ مؤشر الاستثمار المجتمعي الرشيد، الذي يقيّم أداء شركة ما وفقا لأربعة معايير: الحوكمة، والمجتمع، والبيئة والاقتصاد. ويتم تحديد النتائج البيئية من خلال تقييم للسياسات البيئية، وممارسات الإدارة والإبلاغ والإقرار. وتحتاج الشركات ذات الأثر البيئي العالي إلى أن تسجل درجات عالية للوفاء بمتطلبات منهجية المؤشر. ويتألف منتدى التمويل المستدام في جنوب أفريقيا من أعضاء في القطاعين المالي والصناعي وأعد مدونة سلوك لأنشطة التمويل التابعة له تمشيا مع مبادئ التعادل. وأنشئت مبادرة المصارف الجديدة كعملية شاملة للتمويل الأخضر. ويشترك مصرف التنمية للجنوب الأفريقي (DBSA) في تشكيل وتمويل حفظ التنوع البيولوجي/الاستخدام المستدام وبرامج توليد فرص العمل مثل صندوق الأراضي الجافة والصندوق الأخضر.³

19- وعملت منظمة الحفظ الدولية، من خلال صندوق الشراكة من أجل النظم الإيكولوجية الحرجة (CEPF)، مع العديد من المانحين مثل حكومة اليابان، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر والبنك الدولي، وقدمت ما يزيد على 166 مليون دولار أمريكي لأكثر من 1 800 منظمة للمجتمع المدني عبر 22 نقطة ساخنة عالمية للتنوع البيولوجي.⁴ واشترك الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) مع البنك الدولي في برنامج "إنقاذ أنواعنا" (SOS) البالغ 12.75 مليون دولار للمساعدة في حماية أكثر من 200 نوعا في 50 بلدا. وفي عام 2013 وحده، أعلن برنامج "إنقاذ أنواعنا" عن استثمارات جديدة بمقدار 2.7 مليون دولار أمريكي لـ 32 مشروعا تديرها منظمات غير حكومية.⁵

3 - الحشد المحلي

المؤشر: عدد البلدان التي قدرت قيمة التنوع البيولوجي، وفقا للاتفاقية؛ وحددت احتياجات التمويل وكذلك الثغرات والأولويات وأبلغت عنها؛ وأعدت خططا مالية وطنية للتنوع البيولوجي؛ وحصلت على التمويل اللازم وبناء القدرات اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الواردة أعلاه

الحالة والاتجاهات

20- أجريت تقديرات لقيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أو دراسات حالة لقيمة التنوع البيولوجي، في 126 طرفا على الأقل، مما يمثل 65 في المائة من الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أجري العديد من التقديرات الاقتصادية على الصعيد الوطني، ويمكن استخدامها لإعلام صنع القرار على الصعيد الوطني. وقد اكتسب هذا الاتجاه زخما أكبر من خلال نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA) والشراكة العالمية لحساب الثروة وتقييم النظم البيئية.⁶

21- وما زال عدد البلدان التي حددت وأبلغت عن احتياجات التمويل والثغرات والأولويات، وأعدت خططا مالية وطنية للتنوع البيولوجي، وحصلت على التمويل اللازم وبناء القدرات اللازمة، ما زال محددا بشكل غامض نظرا لعدم وجود إطار تفصيلي للعمل وبالتالي يكون بمثابة معيار للتقييم. وقد عرّفت بلدان قليلة فقط خططها أو استراتيجيتها لحشد الموارد، بما في ذلك بروندي، وأوغندا، وبوليفيا، ونيبال، وميانمار، وجزر سليمان. وقد أظهر تقييم أجري لمراجعة/تحديث 25 من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي جوانب الضعف في النهج المختلفة لتخطيط التمويل الوطني.⁶

النقاط البارزة

22- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: تقييم التكاليف الاقتصادية لضياح التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية التي تنتج عن الفشل في اتخاذ تدابير لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، والمنافع المستمدة من

³ <https://www.cbd.int/financial/privatefunding/>

⁴ <http://www.cepf.net/Pages/default.aspx>

⁵ <http://www.sospecies.org/>

⁶ UNEP/CBD/WGRI/5/INF/4

العمل في وقت مبكر للحد من ضياع التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية؛ وتحسين عملية وضع الأولويات لتوجيه تخصيص الموارد للتنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية لتعبئة الموارد واستعمالها بصورة فعالة، بما في ذلك تعزيز قدرات الوزارات والوكالات المعنية لتوضيح أهمية إدراج التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في المناقشات مع المانحين والمؤسسات المالية المعنية؛ وإعداد خطط مالية وطنية في سياق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يمكن أن ينفذها أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛ والنظر في تعزيز الصناديق وبرامج التمويل المحلية القائمة، أو إنشاء صناديق وبرامج جديدة، من خلال المساهمات الطوعية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تحدد فيها الأطراف من البلدان النامية التنوع البيولوجي كأولوية في إستراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات المساعدة الإنمائية الأخرى التي تشتمل على صكوك تمويل مبتكرة لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛ وإنشاء، حسب الحالة، برامج تمويل جديدة وإضافية من خلال مساهمات طوعية لمساندة تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛ ومواصلة دعم، حسب الحالة، الصناديق البيئية المحلية باعتبارها أدوات هامة مكملة لقاعدة الموارد الوطنية للتنوع البيولوجي.

23- وأصبحت الصناديق البيئية الوطنية والمحلية ظاهرة عالمية. والبلدان البالغ عددها 168 بلدا التي لديها مثل هذه الصناديق، وهي تشكل 87 في المائة من الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي، موزعة على نحو متساوي بين مختلف المناطق النامية وكذلك في العالم المتقدم، وعدد كبير من البلدان لديها أكثر من صندوق بيئي واحد، مع مساهمات ضخمة لحفظ التنوع البيولوجي. وتغطي مؤسسة الحفظ في سورينام 100 في المائة من تكاليف المحمية الطبيعية في وسط سورينام، وتقدم PROFONANPE في بيرو 75 في المائة من تكاليف نظام المناطق المحمية الوطنية، وفي بوليفيا، تعتبر FUNDESANP مسؤولة عن 50 في المائة من التكاليف الكلية لنظام المناطق المحمية الوطنية، وتشارك FAN في إكوادور بنسبة 20 في المائة من تكاليف نظام المناطق المحمية الوطنية، وتتحمل FMCN في المكسيك ما نسبته 14 في المائة من التكاليف الكلية لنظام المناطق المحمية الوطنية.⁷

4 - الدعم المالي المحلي

المؤشر: حجم الدعم المالي المحلي، في السنة، فيما يتعلق بالأنشطة المحلية التي تهدف إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية

الحالة والاتجاهات

24- بذل أكثر من 55 في المائة من الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي جهودا لجمع النفقات المحلية للتنوع البيولوجي والإبلاغ عنها، ولكن 44 بلدا فقط استطاعت إنشاء بيانات السلاسل الزمنية لفترات معينة من الزمن. وتعرض أكثر من 86 في المائة من السلاسل الزمنية إلى بعض التقلبات المالية في تمويل التنوع البيولوجي، ومع ذلك، زادت الاتجاهات العامة فيها بالقيمة الاسمية. وأبلغ ست بلدان فقط (14 في المائة) أن مخصصات ميزانياتها للتنوع البيولوجي والبيئة انخفضت على التوالي عبر السنين.⁷

النقاط البارزة

25- تزايدت على نحو تدريجي مخصصات بوروندي من الميزانية إلى الوزارة المسؤولة عن الزراعة والثروة الحيوانية إلى أكثر من 10 في المائة في الميزانية السنوية للدولة. وأشارت إثيوبيا إلى أن النفقات المتعلقة مباشرة بالتنوع البيولوجي زادت من 2 مليون دولار أمريكي في عام 2006 إلى 10 ملايين دولار أمريكي في عام 2010. ومنذ السنة المالية 2005-2006، زادت مخصصات الميزانية في أوغندا للاستثمارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني. وزادت الاستثمارات في السياحة وإدارة الحياة البرية، وإدارة البيئة والزراعة من 20 مليون دولار إلى 27.7 مليون دولار، ومن 65 مليون دولار إلى 82 مليون دولار، ومن 59 مليون دولار إلى 139 مليون دولار للسياحة وإدارة

الحياة البرية، والمياه والبيئة والزراعة، على التوالي. وتقدر الثغرة في تمويل الاستثمارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي في أوغندا بمقدار 455 مليون دولار سنويا، وكانت أكبر ثغرات التمويل في قطاع الزراعة عند 366 مليون دولار سنويا. وفي ناميبيا، تم إنفاق حوالي 2.9 في المائة من إجمالي النفقات و0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التنوع البيولوجي في عام 2010. وفي غامبيا، زادت مخصصات الحكومة من الموارد المالية لوزارة المنتزهات والحياة البرية من 3.34 مليون دلاسي في عام 2007 إلى 5.07 مليون دلاسي في عام 2012.⁸

26- ووفقا لاستثمارات حماية البيئة في كوبا، زادت نفقات التنوع البيولوجي من 399.2 مليون بيسو في عام 2010 إلى 488.5 مليون بيسو في عام 2012. وفي البرازيل، زاد إنفاق الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية للتنوع البيولوجي من 2 813.35 مليون دولار أمريكي في عام 2006 إلى 3 858.73 مليون دولار أمريكي في عام 2010. وفي كولومبيا، كانت النسبة المئوية لقطاع البيئة 0.71 في المائة في عام 1998، و0.27 في المائة في عام 2009، و0.39 في المائة في عام 2013. وأشار مسح كندي أجري في عام 2012 إلى أن الكنديين أنفقوا ما يقدر بمبلغ 41.3 مليار دولار في نفقات مرتبطة بالطبيعة: 40.4 مليار دولار أنفقت في الأنشطة المرتبطة بالطبيعة، و874 مليون دولار كمساهمة من الأفراد الكنديين للمنح أو رسوم العضوية في مجموعات الطبيعة أو مجموعات الحفظ.⁹

27- وأشارت كازاخستان إلى أن هناك زيادة مطردة في الأموال المنفقة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في السنوات الأخيرة من 212.8 مليون دولار في عام 2010 إلى 253.9 مليون دولار في عام 2014. وستخصص استثمارات في مفهوم التحول إلى "اقتصاد أخضر" بنسبة 1 في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2050. وفي الصين، زادت الاستثمارات في حماية الموارد الحرجية الطبيعية، وصيانة الحيوانات البرية والنباتات البرية، وإنشاء المحميات الطبيعية وحفظ الأراضي الرطبة من 9.7 مليار يوان صيني في عام 2001 إلى 21.77 مليار يوان صيني في عام 2011، مع زيادة سنوية بنسبة 13.7 في المائة في المتوسط. وفي الهند، زادت نفقات الحكومة المركزية وحكومات الولايات للتنوع البيولوجي من 1.06 مليار دولار أمريكي في عام 2006 إلى 1.55 مليار دولار أمريكي في عام 2010. وفي نيبال، بلغ التمويل لبرامج الإدارة الحرجية (2003-2014)، 84.4 في المائة من الحكومة أو من مصادر داخلية، و14.1 في المائة من المساعدة الأجنبية في شكل منح و1.5 في المائة في شكل قروض ميسرة.¹⁰

28- وفي أوروبا، شهد عدد من البلدان مثل الجمهورية التشيكية، وفنلندا، وبولندا، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا والمملكة المتحدة تقلبات في النفقات المحلية للتنوع البيولوجي على مر السنين بينما شهدت بلدان أخرى نموا مطردا، فمثلا، من 226.59 مليون دولار أمريكي في عام 2006 في الدانمرك إلى 370.43 مليون دولار أمريكي في عام 2012، ومن 376.94 مليون كرونة في عام 2006 في النرويج إلى 698.89 مليون كرونة في عام 2010، ومن 61.59 مليون يورو في عام 2006 في كرواتيا إلى 73.21 مليون يورو في عام 2010، ومن 53.32 مليون يورو في عام 2007 في اليونان إلى 110.74 مليون يورو في عام 2013، ومن 1 378.99 مليون يورو في عام 2010 في إيطاليا إلى 1 813.48 مليون يورو في عام 2012، ومن 1 064 مليون يورو في عام 2007 في فرنسا إلى 1 589 مليون يورو في عام 2011، ومن 301.2 مليون يورو في عام 2007 في هولندا إلى 551.2 مليون يورو في عام 2010، ومن 578.6 مليون فرنك سويسري في عام 2006 في سويسرا إلى 748.8 مليون فرنك سويسري في عام 2011.¹⁰

5 - التمويل من مرفق البيئة العالمية للتنوع البيولوجي

المؤشر: حجم التمويل المقدم من خلال مرفق البيئة العالمية والمخصص للنقطة البؤرية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الحالة والاتجاهات

29- وفقا لتقرير التجديد السادس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية،¹¹ تعهد 35 بلدا بموارد في التجديدين الخامس والسادس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية: زاد 17 بلدا مشاركا من تعهداتها للتجديد

⁸ <http://www.cbd.int/financial/domesticspending.shtml>

⁹ <http://www.cbd.int/financial/domesticspending.shtml>

¹⁰ <http://www.cbd.int/financial/domesticspending.shtml>

¹¹ GEF/A.5/07/Rev.01

السادس بالمقارنة إلى التجديد الخامس، وأبقى 4 بلدان على مستواها، ولم تتمكن 14 بلدا من الاستمرار في جهودها. ونتيجة لذلك، زاد المجموع الكلي للتجديد السادس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية إلى 4.433 مليار دولار بنسبة 4 في المائة تقريبا بالقيمة الاسمية، وانخفض عن التجديد الخامس بنسبة تزيد على 10 في المائة بالقيمة الحقيقية. وزادت المخصصات الموجهة إلى المجال البؤري للتنوع البيولوجي بنسبة 7 في المائة بالقيمة الاسمية، من التجديد الخامس إلى التجديد السادس.

النقاط البارزة

30- تحدد استراتيجية حشد الموارد أيضا ما يلي: تعزيز الجهود الرامية إلى حشد التمويل المشترك، وغيره من طرائق تمويل المشاريع لأغراض التنوع البيولوجي.

31- وبالنسبة لفترة التجديد السادس، سيتم تخصيص مبلغ وقدره 1.296 مليار دولار للمجال البؤري للتنوع البيولوجي، مما يجعل التنوع البيولوجي أكبر مجال بؤري في مرفق البيئة العالمية استنادا إلى الموارد المخصصة. وتتصل العناصر الأخرى في برمجة التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية مباشرة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك برنامج الإدارة المستدامة للغابات (250 مليون دولار)، والنهجان المتكاملان "إبعاد إزالة الغابات عن سلاسل إمدادات السلع" و"دعم استدامة ومرونة الأمن الغذائي في أفريقيا" اللذين خصص لهما 45 مليون دولار و60 مليون دولار، على التوالي. ويمكن الاطلاع على الأهداف والبرامج المتصلة بالتنوع البيولوجي في استراتيجيات المياه الدولية وتدهور الأراضي.¹²

32- وأحاط مؤتمر الأطراف علما، في المقرر 5/11، بنطاق احتياجات التمويل المقدر للتجديد السادس، وحث مرفق البيئة العالمية، في عملية التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية، أن يعطي الاعتبار الواجب لجميع الجوانب في تقرير فريق الخبراء عن تقييم الاحتياجات على مستويات التمويل للتنوع البيولوجي. ووفقا للقرارات 42-44 من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن إطار السنوات الأربع لأولويات البرامج؛ واستعراض فاعلية الآلية المالية واحتياجات التقييم لدورة التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية،¹³ تشير تقديرات التقييم الذي أجراه فريق الخبراء إلى أنه خلال فترة السنوات الأربع لدورة التجديد السادس (2014-2018) ستتراوح احتياجات التمويل الكلي بين 74 مليار دولار أمريكي و191 مليار دولار أمريكي تقريبا للمساهمة في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في البلدان المؤهلة في مرفق البيئة العالمية، وبين 35 مليار دولار أمريكي و87 مليار دولار أمريكي تقريبا بعد تطبيق النسب المئوية الإضافية للتبرير المنطقي بين 10 في المائة و100 في المائة وفقا للمنافع البيئية العالمية التي يحتتمل أن تدرها الأنشطة، وبين 5 مليار دولار أمريكي و29 مليار دولار أمريكي بعد تطبيق ثلاثة معدلات للتمويل المشترك (2:1 و4:1 و6:1) لتغطية التكاليف الإضافية المتوقعة.

33- وتم توسيع الهيكل المؤسسي لتشغيل الآلية المالية ليتضمن وكالات المشروعات المعتمدة.¹⁴ وكان الصندوق العالمي للطبيعة (WWF-US)؛ ومنظمة الحفظ الدولية (CI)؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي (DBSA) قد انتهوا من إعداد عملية استعراض المرحلة الثانية واستلموا الموافقة على الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة من عملية التصديق. واستلم مكتب التعاون الاقتصادي الخارجي - الصين (FECO) ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية (CAF) موافقة مشروطة، بينما طُلب إلى الصندوق البرازيلي للتنوع البيولوجي - البرازيل (FUNBIO)، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا (BOAD)، وبنك VTB في الاتحاد الروسي، طلب إليهم إجراء استعراض آخر.

34- ووفقا لوثيقة المجلس بعنوان سياسة التمويل المشترك،¹⁵ حشد مرفق البيئة العالمية مبلغا وقدره 31.5 مليار دولار في شكل تمويل مشترك خلال التجديد الرابع والتجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية (حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2013)، و12.8 مليار دولار (ما يعادل حوالي 41 في المائة من كل التمويل المشترك) قدمتها الحكومات الوطنية،

¹² <http://www.cbd.int/doc/meetings/cop/cop-12/official/cop-12-14-add1-part1-en.pdf>

¹³ UNEP/CBD/COP/11/15/Rev.2، المؤرخة 18 سبتمبر/أيلول 2012.

¹⁴ GEF/C.46/CRP.01، المؤرخ 25 مايو/أيار 2014.

¹⁵ GEF/C.46/09، المؤرخ 6 مايو/أيار 2014.

و8 مليارات دولار (حوالي 25 في المائة) من وكالات مرفق البيئة العالمية. وشكل القطاع الخاص حوالي 18 في المائة من التمويل المشترك للمشروعات الكبيرة والمتوسطة الحجم في مرفق البيئة العالمية. ويتم حشد التمويل المشترك المتبقي من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف أو من المنتفعين والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

6 - الدعم المقدم إلى المؤسسات المالية

المؤشر: مستوى دعم اتفاقية التنوع البيولوجي والأطراف المقدم إلى المؤسسات المالية الأخرى التي تشجع على تكرار الآليات والصكوك المالية الناجحة ذات الصلة

الحالة والاتجاهات

35- نظرا لأن التمويل الدولي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يتم بدرجة كبيرة في صورة منح أو بشروط ميسرة، يمكن أن ينظر تطبيق هذا المؤشر إلى تجديد موارد مرافق المنح في التمويل الدولي للتنمية. وقد زادت مرافق المنح في المؤسسات المالية الدولية الكبرى من نتائج التجديد في المفاوضات الأخيرة فيما عدا المؤسسة الإنمائية الدولية.

النقاط البارزة

36- يستخدم صندوق العمليات الخاصة (FSO)، ومرفق المنح في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) التي وصل مجموعهما إلى 9.8 مليار دولار في نهاية عام 2009، تستخدم لتقديم قروض بشروط ميسرة لأفقر البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية. وفي مارس/آذار 2010، وافق مجلس إدارة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على تقديم 479 مليون دولار كمساهمات جديدة في صندوق العمليات الخاصة لتخفيف أعباء الديون بالكامل وتقديم موارد إضافية إلى هايتي، وكفالة استدامة صندوق العمليات الخاصة حتى عام 2020.¹⁶

37- وانتهى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) من التجديد التاسع لموارد الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2011، بهدف 1.5 مليار دولار أمريكي كمساهمات جديدة لتمويل مشروعات الزراعة والتنمية الريفية في العالم النامي، بما يمثل زيادة بنسبة 25 في المائة عن التجديد الثامن لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسينتج تقرير عن المشاورات الجارية نحو التجديد العاشر لموارد الصندوق ليتم تقديمه إلى مجلس الإدارة للموافقة عليه في فبراير/شباط 2015. وسيضمن ذلك توافر الموارد لبرنامج العمل الذي سينفذ خلال الثلاث سنوات القادمة (2016-2018).¹⁷

38- وانتهى صندوق التنمية الآسيوي، وهو نافذة تيسيرية لمصرف التنمية الآسيوي (AsDB)، في أبريل/نيسان 2012 بتجديد إجمالي للموارد (ADF XI) بلغ 7.9 مليار حقوق سحب خاصة (12.4 مليار دولار) لتقديم دعم مالي حيوي لمكافحة الفقر من خلال ثلاثة خطط تنمية تكملية لاستراتيجية عام 2020: النمو الاقتصادي الشامل، والنمو المستدام بيئياً، والدمج الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة 2013 إلى 2016. ويمثل هذا التجديد زيادة بنسبة 11.1 في المائة في حقوق السحب الخاصة (9.5 في المائة بالدولارات الأمريكية) على التجديد العاشر (ADF X).¹⁸

39- وانتهى صندوق التنمية الأفريقي، وهو النافذة التيسيرية لمجموعة مصرف التنمية الأفريقي (AfDB)، في سبتمبر/أيلول 2013 من التجديد الثالث عشر للموارد بمبلغ وقدره 7.3 مليار دولار للفترة 2014 إلى 2016، الذي يساهم في الحد من الفقر وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل. ويشمل التجديد مساهمات من المانحين قدرها 5.8 مليار دولار، تمثل زيادة طفيفة عن مساهماتها لتجديد الموارد الثاني عشر (2011-2013). وبذل العديد من البلدان جهوداً مهمة لضمان تجديد قوي للموارد بالرغم من صعوبة سياق الميزانية. وأيد التجديد أيضاً أدواتين جديدتين لتعزيز الائتمان - الضمان الائتماني الجزئي ومرفق تعزيز ائتمانات القطاع الخاص - اللذين صمما لجذب رأس المال الخاص من أجل مشروعات التحول الإنمائي (<http://www.afdb.org/en/>).

<http://www.iadb.org/en/about-us/idb-financing/fund-for-special-operations-fso,6063.html>

16

<http://ifad.org/>

17

<http://www.adb.org/en>

18

40- وانتهت المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي أكبر مرفق دولي للمنح والقروض بشروط ميسرة داخل مجموعة البنك الدولي، في ديسمبر/كانون الأول 2013 من التجديد السابع عشر للموارد (IDA17) مع 17.15 مليار حقوق سحب خاصة، بالمقارنة إلى 17.327 مليار حقوق سحب خاصة في التجديد السادس عشر. وشارك 54 بلدا في التعهدات للتجديدين الأخيرين، وزاد 30 بلدا من تعهداتها إلى التجديد السابع عشر بالمقارنة إلى التجديد السادس عشر. وقام أكثر من 44 في المائة من البلدان المشاركة بخفيض تعهداتها إلى التجديد السابع عشر (الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/5/Inf.4).

7 - التعميم الدولي

المؤشر: عدد مؤسسات التمويل الدولية، ومنظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية التي تقدم تقارير إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويكون فيها التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية من مسائل السياسات المشتركة بين القطاعات

41- وضع جميع الأعضاء تقريبا البالغ عددهم 29 عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سياسات وبرامج معينة تتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ولكن النهج متباينة. وبالرغم من أن بعض المؤسسات المالية ووكالات التنمية تأخذ التنوع البيولوجي والبيئة كمسألة شاملة لعدة قطاعات، فلم يتفق على الصعيد العالمي على أن النهج الشامل لعدة قطاعات هو بالضرورة أفضل طريقة لحشد الموارد من المؤسسات المالية ووكالات التنمية. فعلى سبيل المثال، في سويسرا، أصبحت البيئة جزءا لا يتجزأ من النهج الشامل للتنمية في سويسرا، الذي يهدف إلى دعم التنمية العالمية المستدامة. ولدى الوكالتين التابعة له، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا (SECO)، إرشادات وسياسات لمراعاة البيئة في البرمجة. وفي الواقع، اختارت وكالات تنمية كثيرة إعداد سياسات واستراتيجيات بيئية قائمة بذاتها، مع قدرات مؤسسية وبشرية.¹⁹

النقاط البارزة

42- تحدد استراتيجيات حشد الموارد ما يلي: إدراج الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في أولويات وإستراتيجيات وبرامج المنظمات المانحة متعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك الأولويات القطاعية والإقليمية، مع مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛ وإدراج الأهداف الثلاثة للاتفاقية بصورة فعالة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية.

43- وهناك الكثير من الأمثلة الطيبة لدمج التنوع البيولوجي في المنظمات المانحة الثنائية. فقد نشرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تقارير سنوية لبرامج حفظ التنوع البيولوجي للغابات لعدد من السنين حتى اليوم.²⁰ وتشمل في الغالب تقارير استعراض النظراء عن أداء الجهات المانحة الثنائية الفردية قضايا بيئية، وبالتالي يمكن أيضا تكرار آلية استعراض النظراء لتعميم دمج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من جانب المنظمات المانحة الثنائية.

44- واعتمد البنك الدولي الاستراتيجية البيئية 2012-2022 بعنوان "تحو عالم نظيف يراعي البيئة وقادر على التكيف"، تستكشف دور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتقدر قيمة خدمات النظم الإيكولوجية وخدمات التمويل البيئي في البلدان النامية. ولدى مصرف التنمية الأفريقي في مشروعاته سياسة بشأن البيئة والأعمال لضمان حماية الموائ الطبيعية وإدارتها المستدامة. ولدى مصرف التنمية الآسيوي متطلبات وإجراءات شاملة للسياسات للنهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية وللمساعدة في ضمان منع الضرر غير المبرر للموارد الطبيعية الحية والتخفيف من حدته. وتتطلب سياسة الضمانات البيئية والامتثال التابعة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية النهوض بالحوكمة البيئية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وعكس التدهور البيئي من أجل الإدارة المستدامة للموائل الطبيعية وكذلك ضمانات وقائية. ومتطلبات الأداء 6 التابعة للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مخصصة لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.²¹

45- وخصصت الجمعية العامة إحدى أحداثها الخاصة في اللجنة الثانية خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013، كجزء من عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ولمزيد من الجهود لتحسين التماسك، خصصتها لجلسة الإحاطة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والأمانة، وذلك بشأن تنفيذ أهداف الاتفاقية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة للنهوض بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، ولاحظت أنه ينبغي التشجيع على تفاعلات مشابهة.²²

8 - الإدماج في التنمية

المؤشر: عدد الأطراف التي تدمج اعتبارات التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الإنمائية

الحالة والاتجاهات

46- أبلغ ما مجموعه 165 طرفاً أنها بذلت جهوداً للإدماج، أي 85 في المائة من الأطراف في الاتفاقية نظرت في التنوع البيولوجي في أولوياتها الوطنية أو خططها الإنمائية. ولكن إدماج التنوع البيولوجي في الأولويات الوطنية أو الخطط الإنمائية الوطنية لا يؤدي بالضرورة إلى توافر الموارد المالية المحلية، إذ أن الكثير من الجهود المبلغ عنها يبدو أنها دمج عرضي أو عشوائي، وليس مؤسسي أو مقصود أو مقرر. وأشار 12 بلداً فقط أن التنوع البيولوجي تم النظر فيه صراحة عند الدمج في عمليات الميزانيات الوطنية.²³

النقاط البارزة

47- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: تعزيز القدرات لإدماج التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في عمليات التخطيط الوطني والقطاعي، وتشجيع مخصصات الميزانية لأغراض التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في الميزانيات الوطنية وميزانيات القطاعات ذات الصلة؛ وإدراج الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الاقتصادية والإنمائية للأطراف من البلدان النامية. وبينما كان الإدراج الوطني الواسع للتنوع البيولوجي مسألة رئيسية في العقد الماضي، فإن تعميق الإدراج الوطني أصبح يمثل إحدى التحديات الناشئة بالنسبة لهذا العقد.

48- ولاحظت بوروندي أن التنوع البيولوجي لا يعتبر قطاعاً من وجهة نظر وزارة المالية، وينعكس بالتالي تمويل التنوع البيولوجي في مختلف البرامج والمشروعات البيئية. وبحث جزر القمر نظامها المالي لاستطلاع كيف يمكن مراعاة التنوع البيولوجي ولاحظت أن الاستراتيجية الزراعية والاستراتيجية البيئية تستخدمان كأساس لأي مفاوضات بشأن حشد الموارد. وحددت موزامبيق الوظائف الرئيسية المتعلقة بالتنوع البيولوجي/البيئة في وزارة المالية كما يلي: حفز الإجراءات التي تؤدي إلى الحماية البيئية والحد من الفقر؛ وتشجيع وتمويل الأنشطة ذات الأثر المباشر على الحد من الفقر واستخدام وإدارة الموارد الطبيعية؛ والنهوض بالتعاون بين القطاعات في تنفيذ خطة العمل من أجل الحد من الفقر المطلق (PARPA)؛ وإدماج شواغل الاستدامة في مختلف الخطط والبرامج الإنمائية وفي الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتيسير أموال الإعانات في مبادرات الأعمال التجارية التي ترمي إلى حماية البيئة أو الحد من أثر الأعمال التجارية الحالية؛ ومنح منافع ضريبية للمشغلين الذين يختلفون في الحماية البيئية؛ وإنشاء الصناديق الخضراء؛ والنهوض بإجراءات تمكين الشركات من الاحتفاظ بالأموال الإضافية التي حصلت عليها عن طريق "الإنتاج الأنظف"؛ وتيسير أنشطة الاستثمار ذات الكفاءة البيئية؛ وإعداد مؤشرات للتنمية المستدامة داخل خطة العمل من أجل الحد من الفقر المطلق (PARPA).²⁴

22 القراران 212/67 بتاريخ 21 ديسمبر/كانون الأول 2012 و 214/68 بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 2013.

23 UNEP/CBD/WGRI/5/INF/4

24 <http://www.cbd.int/financial/bioinclusion/>

49- وأشارت شيلي أن وزارة المالية مسؤولة عن إعداد الميزانية الوطنية من خلال الميزانية، وأن المتغيرات البيئية مدرجة من خلال تخصيص الموارد لحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث. وقدمت ميزانيتها لعام 2009 موارد لحماية البيئة - من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالبيئة (CONAMA). وذكرت المكسيك أنه استنادا إلى خطة التنمية الوطنية للفترة 2007-2012، تشكل المصارف الإنمائية منبرا ماليا لتطوير مشروعات البنية التحتية والمعدات المتصلة بالبيئة والتنوع البيولوجي التي ينبغي أن تدرج المعايير البيئية على الأجل المتوسط والطويل.²⁴

50- وفي جمهورية قيرغيزستان، قامت وزارة المالية بتعريف وسائل تمويل حفظ التنوع البيولوجي والغابات، أما تمويل إدارة الدولة في مجال حماية البيئة، واستعادة التنوع البيولوجي واستخدامه الرشيد، والحراثة فهي مشمولة في ميزانية الجمهورية وفقا لمعايير مبررة اقتصاديا أعدتها وكالة الدولة لحماية البيئة والغابات واعتمدها وفقا لذلك. وفي فييت نام، نشر قطاع المالية وثائق لإرشاد صياغة مقترح الميزانية، وإدارة النفقات، واستخدام الميزانية لضمان أداء السياسات والاستراتيجيات والخطط مع معيار تكلفة محدد ومصادر تمويل محددة. فمثلا، قدم المنشور الوزاري المؤرخ 29 أبريل/نيسان 2008، No.01/2008/TTLT-BTNMT-BTC إرشادات لإعداد مقترح ميزانية لحماية البيئة في ميزانية الدولة المخصصة من القطاع البيئي.²⁴

51- وفي فرنسا، أصدر مركز التحليل الاستراتيجي التابع لرئيس الوزراء تقريرا في أبريل/نيسان 2009 لإرشاد الانعكاس الوطني على النهج الاقتصادي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأدخلت تدابير مالية في قانون المالية لعام 2006 لتشجيع الحفظ: الإعفاء من الضريبة على الإرث والإعفاء من الضريبة على الأراضي البور لمواقع ناتورا 2000 والأراضي الرطبة بشرط تنفيذ الإدارة الجيدة. وفي النرويج، تنسق وزارة المالية أعمال الحكومة بشأن التنمية المستدامة، وتتولى الوزارات الفردية مسؤولية التنفيذ في مجال اختصاصها. وقدمت الميزانية الوطنية لعام 2008 استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وطرحت مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة محدثة وتتعلق بالسياسات على نحو أكبر. وسيتم الإبلاغ عن العمل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة سنويا في الميزانية الوطنية. وتتولى وزارة المالية المسؤولية الشاملة لإدخال ضرائب أو رسوم في السياسة البيئية. وأشارت هولندا أن الأهداف المتعلقة بالقطاع المالي تمت معالجتها في الوثيقة بعنوان "التنوع البيولوجي يعمل: للطبيعة، وللناس، ودائما: برنامج سياسة التنوع البيولوجي في هولندا للفترة 2008-2011".²⁴

9 - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

المؤشر: عدد مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب التي تجريها الأطراف من البلدان النامية وتلك التي يمكن أن تدعم من قبل أطراف أخرى والشركاء المعنيين، كمسألة تكميلية للتعاون بين الشمال والجنوب

الحالة والاتجاهات

52- أبلغ 35 طرفا، بما فيهم عدة بلدان متقدمة، أنها نفذت مبادرات تعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتمثل أقل من خمس الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي. وبينما هناك أمثلة عن مشروعات التنوع البيولوجي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن المعلومات بخصوص التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب محدودة للغاية، ولا تقدم أي بيانات للسلاسل الزمنية.²⁵ ولم يحدث أي تقدم ملموس في النظر في إنشاء صندوق استئماني للتنوع البيولوجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، استنادا إلى المساهمات الطوعية.

النقاط البارزة

53- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: تحديد وتفعيل وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب من أجل تعزيز التعاون التقني والتكنولوجي والعلمي والمالي.

54- وفقا لتقرير الأمين العام،²⁶ بلغ مجموع المساهمات من البلدان النامية (باستبعاد الموارد المحلية) من خلال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، 562 مليون دولار في عام 2011 وزادت بحوالي 16 في المائة بالقيمة الاسمية منذ عام 2006. وكان نصف هذا التمويل تقريبا في صورة مساهمات أساسية.

55- وفي لجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC) عشرة دول أعضاء (بوروندي، والكاميرون، والكونغو، وغابون، وغينيا الاستوائية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرنسيبي، وتشاد) وتهدف إلى تقديم إرشادات سياسية وتقنية، والتنسيق، والتجانس وصنع القرار في مجال الحفظ والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للغابات والسفانا في أفريقيا الوسطى. وتجمع شراكة غابات حوض الكونغو (CBFP) 70 شريكا، بما في ذلك الدول الأعضاء العشر في لجنة غابات أفريقيا الوسطى، وممثلي الوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص.²⁷

56- ويعتبر مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع مثالا رائعا للتعاون بين ثلاثة بلدان نامية ويشكل مبادرة رائدة لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمنفعة بلدان أخرى في الجنوب في شراكة مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. والغرض منه تحديد مشروعات يمكن تكرارها وتوسيعها ويمكن نشرها إلى البلدان المهتمة كأمثلة لأفضل الممارسات في مكافحة الفقر والجوع.²⁸ وفي السنوات الأخيرة، وقعت الصين اتفاقات تعاون مع كثير من البلدان النامية في مجالات تتعلق بالتنوع البيولوجي، ونظمت عددا من حلقات العمل لتنمية القدرات في البلدان النامية من المناطق الفرعية مثل جنوب وجنوب شرق آسيا، وأنشأت مركزا للتعاون البيئي في الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا - وهو أول منبر تنشئه الصين للتعاون البيئي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون البيئي الإقليمي (التقرير الوطني الخامس).

57- وأثبت التعاون الثلاثي دوره الحافز في زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنوع البيولوجي. فمثلا، دعمت اتفاقات التنمية المستدامة الموقعة بين هولندا، وبوتان، وكوستاريكا، وبنن التبادل التقني وتبادل السياسات مع كوستاريكا لصالح بوتان وبنن. وأنشأت اليابان منبرا للتعاون التقني وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب - التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المتكاملة والإدارة المتكاملة في سباح، ماليزيا (الذي كان يعرف في السابق باسم برنامج حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في جزيرة بورنيو (2007-2012) (BBEC)). ويمكن أن يكون التعاون الثلاثي مفيدا بصفة خاصة في تكرار أفضل الممارسات للآليات المالية الابتكارية مثل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وتعيضات التنوع البيولوجي، والإصلاحات الضريبية البيئية وأسواق المنتجات الخضراء، التي يتمتع بعض بلدان الجنوب بالمهارات ذات الصلة، والخبرات أو الموارد ذات الصلة لبلد آخر في الجنوب بينما يمكن لجهة فاعلة ثالثة أن تقدم قدرات إضافية لدعم تطبيقها.

10 - التعاون التقني وبناء القدرات

المؤشر: حجم وعدد مبادرات التعاون التقني وبناء القدرات بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال والجنوب التي تدعم التنوع البيولوجي

الحالة والاتجاهات

58- أشار 12 بلدا من البلدان المتقدمة إلى أن مجموع التمويل للتعاون التقني زاد في الفترة 2010-2012، بينما أبلغ 9 بلدان متقدمة، تمثل حوالي 43 في المائة من البلدان المبلغة، عن تقلبات، مع اتجاهات نحو الانخفاض، في تمويل التعاون التقني لديها. ومن حيث عدد مشروعات التعاون التقني، هناك تقلبات رئيسية في البلدان المبلغة، مع انخفاض هذا التمويل في ثلاثة بلدان وارتفاعه في ست بلدان أخرى.²⁹

²⁶ A/68/97-E/2013/87، بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2013.

²⁷ <http://pfbc-cbfp.org/>

²⁸ <http://www.ibsa-trilateral.org/>

²⁹ UNEP/CBD/WGRI/5/INF/1

النقاط البارزة

59- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: بناء القدرات المحلية والوطنية والإقليمية المتعلقة بمهارات تعبئة الموارد والتخطيط المالي واستخدام وإدارة الموارد بفعالية، ومساندة أنشطة زيادة التوعية؛ وتشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي.

60- والأنشطة الأخيرة لبناء القدرات على حشد الموارد تضمنت حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية نظمتها أمانة الاتفاقية، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحلقات عمل لمراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية نظمها صندوق اليابان للتنوع البيولوجي خلال الفترة 2011-2013. وغطت سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية نظمت بعد دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بشأن التقييم والتدابير الحافزة، غطت أيضا الجوانب الحرجة لخطة حشد الموارد. ومن خلال برنامجه للدعم القطري، نظم مرفق البيئة العالمية حلقات عمل دون إقليمية سنوية لتقديم التدريب وتقاسم المعلومات والخبرات بشأن حشد الموارد، لاسيما بخصوص الحصول على التمويل من الآلية المالية. ونظمت أمانة الاتفاقية أيضا حلقات عمل إقليمية مخصصة بالتحديد لحشد الموارد، مع البناء على حلقات العمل بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في السنتين الماضيتين. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء القدرات غير مقرر وغير منظمة بطريقة منهجية وكانت غالبا ذات طابع عام. ولم يحدث أي تقدم تقريبا في بناء القدرات على حشد الموارد وإدارتها. ويمكن أيضا ملاحظة عدم كفاية قدرات التخطيط المالي في التقديمات الجديدة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.³⁰

61- وتسعى مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يونديبي)، التي تم إطلاقها في أكتوبر/تشرين الأول 2012، تسعى إلى دعم البلدان على معالجة تحدي تمويل التنوع البيولوجي بطريقة شاملة، بما في ذلك من خلال بناء مبررات سليمة لزيادة الاستثمار في إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وفي إعداد الخطط المالية الوطنية. ومع الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي وحكومتى ألمانيا وسويسرا، تقدم مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في الوقت الراهن مثل هذا الدعم إلى 19 بلدا رائدا أساسيا، وتهدف إلى توسيع منهجيتها إلى بلدان أخرى، في سياق المراجعة الجارية للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.³⁰

62- وبذلت الأمانة جهودا مهمة للنهوض بتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في التمويل من أجل التنوع البيولوجي. وخلال السنتين الماضيتين، تم جمع أكثر من 500 3 من أجزاء المعلومات عن المجموعة الكاملة لموضوعات التمويل، وتم تجميعها وإتاحتها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية. وكان ثلث المعلومات يتعلق بآليات تمويل ابتكارية متنوعة، والخمس يتعلق بتقديرات القيمة. وبينما سيستمر عدد الحالات في التزايد، بذلت أيضا جهود لتحسين المعلومات وتقديم موجز وتجميع منظم للبيانات المتاحة.³⁰

63- وقدمت ألمانيا وسويسرا الأمثلة التالية: التبادل بين البرازيل والهند وألمانيا بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للنهوض بالتعلم المشترك؛ والبرنامج العالمي "القيم" (ValuES) الذي يهدف إلى جمع وتقاسم الطرائق لدمج خدمات النظم الإيكولوجية في السياسات والتخطيط والممارسات؛ والمشروع العالمي "الحلول الزرقاء" الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتقاسم المعارف عن حفظ التنوع البيولوجي الساحلي والبحري واستخدامه المستدام؛ وشبكة فاعلية المعونة التابعة للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC-AEnet) وشبكة الزراعة والأمن الغذائي (A+FS) لتعزيز التعاون التقني وتقاسم المعارف.³¹

11 - مبادرات التوعية العالمية

المؤشر: عدد المبادرات العالمية التي ترفع الوعي بشأن الحاجة إلى حشد الموارد من أجل التنوع البيولوجي

الحالة والاتجاهات

64- يستمر النظر في استراتيجية حشد الموارد في القرارات بشأن التنوع البيولوجي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكنها غير مرئية في محافل دولية رئيسية أخرى، مثل الاستعراضات الوزارية السنوية ومنندييات التعاون الإنمائي في

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، والاجتماعات السنوية لمجلسي المحافظين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة الثمانية (G-8)، ووزراء المالية في مجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية (G-20).³²

النقاط البارزة

65- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: زيادة التوعية العامة بأهمية التنوع البيولوجي والسلع والخدمات التي يوفرها على جميع المستويات لمساندة تعبئة الموارد.

66- ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أو ريو+20، إلى اتجاه إيجابي في مواصلة استطلاع الحلول المالية في السنوات القادمة، إذ يذكر "ترحب باستراتيجية حشد الموارد لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الالتزام بتحقيق زيادة كبيرة من جميع المصادر دعماً للتنوع البيولوجي، وفقاً للمقررات المتخذة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف." وفي آخر قراراتها 214/68، شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة النظر في تقييم جميع الموارد التي تم حشدها من حيث مساهمتها في النواتج المرجوة في مجال التنوع البيولوجي، ورحبت في هذا الصدد بقرار الأطراف في الاتفاقية المتعلق بزيادة إجمالي التمويل المتصل بالتنوع البيولوجي والمرصود لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 زيادة عامة كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك حشد الموارد على الصعيدين الوطني والدولي، وتيسير التعاون الدولي واستطلاع آليات جديدة ومبتكرة للتمويل.

67- وبالإضافة إلى الطلبات من مؤتمر الأطراف، عمل الأمين التنفيذي مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة من أجل إدراج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في مركز الصدارة. وهناك ثلاثة أهداف تتعلق مباشرة بالتنوع البيولوجي: الهدف 12 بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والهدف 14 بشأن المحيطات والسواحل، والهدف 15 بشأن النظم الإيكولوجية الأرضية والتنوع البيولوجي. ويعتبر إدراج الهدف 13 بشأن تغير المناخ مهماً أيضاً بالنسبة للتنوع البيولوجي. والأهداف الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية و/أو الموارد الطبيعية هي: الهدف 2 بشأن الأمن الغذائي، والهدف 6 بشأن المياه والصرف الصحي، والهدف 11 بشأن المدن والمستوطنات البشرية، والهدف 17 بشأن وسائل التنفيذ، فضلاً عن الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر التي تشير إلى الحاجة إلى "بناء القدرة على الصمود لدى الفقراء والذين يعيشون في حالات الضعف".³³

68- وقدم الأمين التنفيذي أيضاً مدخلات للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة من خلال فرقة العمل التابعة للفريق العامل المعني بتمويل التنمية المستدامة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وظهرت معلومات ومعارف التمويل للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشكل متواصل في الكثير من الورقات الأساسية التي أعدتها فرقة العمل، بما في ذلك الفصل الأول بشأن استعراض تقديرات متطلبات الاستثمارات العالمية، والفصل 4 بشأن الدعم العام للاستثمار الخاص من أجل التنمية المستدامة: التحديات والفرص، مع التركيز على الركيزة البيئية. وعلاوة على ذلك، بدأ الأمين التنفيذي في إشراك المصارف الإنمائية الإقليمية والمبادرات والعمليات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، واجتمع مع المصارف الإنمائية الإقليمية في 28 مايو/أيار 2014 في كانكون، بالمكسيك لاستطلاع الفرص الإقليمية للنهوض بالدعم التقني والمالي الإقليمي.³⁴

69- والمشاركة العالمية لاستراتيجية حشد الموارد من خلال العمليات الدولية الرئيسية، مثل مجموعة البلدان السبعة ومجموعة العشرين، تتطلب بلداناً لاستضافة ورئاسة اجتماعات لإظهار القيادة في إحراز تقدم في هدف المشاركة العالمية، مع دعم تقني من أمانة الاتفاقية والأمانات الأخرى ذات الصلة. ويمكن أن تكون إحدى الوسائل للسير قدماً تكوين فريق

UNEP/CBD/WGRI/5/INF/4

<http://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>

<http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1558>

32

33

34

عامل يتألف من الأعضاء النشطاء في هذه العمليات الدولية الرئيسية والحوكمة المرتبطة بها، من أجل إعلام المشاركة العالمية للعمليات ذات الصلة.³⁵

12 - التدفقات الدولية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية

المؤشرات: حجم الموارد المالية من جميع المصادر من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية؛ وحجم الموارد المالية من جميع المصادر من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية الموجهة نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020

الحالة والاتجاهات

70- وفقا للمعلومات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تستخدم توجيهات الإبلاغ في نظام الإبلاغ من الدائنين التابع للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زاد 40 في المائة من البلدان المتقدمة من المساعدة الإنمائية الرسمية للتنوع البيولوجي في السنوات الثلاث الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات. وأظهر 14 بلدا اتجاها منخفا في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.³⁵

71- ويعزى حوالي 15 في المائة من الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة في عامي 2011 و2012. ويتعلق 85 في المائة من هذا الانخفاض إلى العامل البيولوجي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقا للمعلومات الأخيرة من لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زاد 17 بلدا من بلدانها الأعضاء البالغ عددهم 28 بلدا، مساعدتها الإنمائية الرسمية في عام 2013، بينما أبلغ 11 بلدا عن انخفاض هذه المساعدة. وارتفعت المعونة الإنمائية بنسبة 6.1 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2013 لتصل إلى أعلى مستوى تم تسجيله وهو 134.8 مليار دولار أمريكي في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، مسجلا انتعاشا بعد سنتين من الأحجام المتناقصة. وأشار مسح سنوي للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لخطط إنفاق الجهات المانحة إلى أن مستويات المعونة يمكن أن تتزايد مرة أخرى في عام 2014 وتستقر بعد ذلك.³⁶

72- وبينما أحرز بعض التقدم، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود للوفاء بهدف مضاعفة مجموع تدفقات الموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن بلدان التحول الاقتصادي، بحلول عام 2015 والحفاظ على هذا المستوى على الأقل حتى عام 2020، وفقا للمادة 20 من الاتفاقية، للمساهمة في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك من خلال ترتيب الأولوية القطرية للتنوع البيولوجي داخل خطط التنمية في البلدان المتلقية، مع استخدام خط الأساس الأولي للفترة 2006-2010.

النقاط البارزة

73- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: السعي إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، في الحالات التي تحدد فيها الأطراف من البلدان النامية التنوع البيولوجي كأولوية في استراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات المساعدة الإنمائية الأخرى ووفقا للأولويات المحددة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

74- وزاد اقراض البنك الدولي في إدارة البيئة والموارد الطبيعية بدرجة كبيرة من 2.66 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2008 إلى ذروة قدرها 6.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2011، ولكنه هبط مرة أخرى إلى 2.47 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2013، وهو في الواقع أقل عما كان عليه في السنة المالية 2008 بالقيمة الاسمية. وتشكل إدارة البيئة والموارد الطبيعية حوالي 7 في المائة من مجموع الاقراض في البنك الدولي في السنة المالية 2013 (التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2013).

75- وأشار تقرير الأمين العام بشأن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011³⁷ إلى أن ما نسبته 27 في المائة تقريبا من جميع المساهمات المباشرة في النظام المتعدد الأطراف في عام 2011 كانت موجهة من خلال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مما يجعل المنظمة أكبر شريك متعدد الأطراف لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية. وبلغ مجموع المساهمات للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى حوالي 22.8 مليار دولار في عام 2011، وهو نفس المبلغ تقريبا في عام 2010 بالقيمة الاسمية ويقل بنسبة 6.9 في المائة بالقيمة الحقيقية. وكان 67 في المائة من التمويل تقريبا موجا إلى الأنشطة طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية مقابل 33 في المائة للأنشطة مع مساعدة إنسانية. ولا يوجد نظام لتتبع العمليات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

13 - الحوافز المالية

المؤشر: الموارد التي تم حشدتها من إلغاء الحوافز أو إزالتها أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، والتي يمكن استخدامها لتشجيع التدابير الحافزة، بما في ذلك دون أن تقتصر على الآليات المالية الابتكارية، التي تتسق وتتواءم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية

الحالة والاتجاهات

76- أبلغ نصف الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي عن اعتماد بعض التدابير المالية لصالح أهداف التنوع البيولوجي. وكان أكثر الإبلاغ في البلدان الأوروبية عن إصلاح الإعانات أو إلغائها أو إزالتها، مع تأثير تقني من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك نهج مالية متنوعة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في مختلف البلدان النامية، تتراوح بين الإعفاءات الضريبية إلى المشتريات العامة الخضراء والتحويلات المالية الحكومية الدولية. ومع ذلك، فإن آثار توافر الموارد لهذه التدابير المالية لم تحدد بعد، وخصوصا فيما يتعلق بإصلاحات الإعانات.³⁸

النقاط البارزة

77- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: إعداد وتنفيذ الحوافز الاقتصادية التي تساند الأهداف الثلاثة للاتفاقية على المستويين المحلي والوطني، بما يتمشى ويتجانس مع الالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ واستكشاف الفرص التي توفرها الإصلاحات الضريبية البيئية، بما في ذلك النماذج الضريبية المبتكرة والحوافز المالية لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية.

78- وإعداد نظام مالي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يحتاج إلى أن يتجاوز النهج المجزأ عن طريق اعتماد تدبير أو اثنين من التدابير المالية مثل إلغاء الإعانات أو الإعفاءات الضريبية. وفي بعض الحالات، قد ينطوي على مستوى الجهود التي لا تقل عن تلك المجربة في برنامج التصحيح الهيكلي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأنشأ عدد من البلدان الأوروبية لجنة مالية خضراء أو ضريبية خضراء تتعلق بأفرقة العمل المشتركة بين الوزارات المشكلة بالكامل من الموظفين المدنيين، ولجان برلمانية مع مدخلات من الخبراء، وأفرقة تتألف من خبراء خارجيين ومجموعات مع تمثيل أكمل لأصحاب المصلحة. وكانت المهام الأساسية لهذه اللجان تتضمن: إعداد وتقييم خيارات الإصلاح المالي الأخضر الجديد لكي تنظر فيها الحكومة، وتقييم التدابير (البيئية أو غير البيئية) القائمة، وتطوير المبادئ أو الإرشادات لتنفيذ الإصلاحات المالية الخضراء، وتحسين تنفيذ التدابير، وكسب إشراك أصحاب المصلحة في الخيارات. وقدمت أيضا المائدة المستديرة الوطنية بشأن البيئة والاقتصاد في كندا (NRTEE) منبرا لاستطلاع الإصلاحات المالية الإيكولوجية.³⁹

79- وفي البرازيل، تسمح ضريبة القيمة المضافة الخضراء للبلديات بتلقي موارد مالية إضافية من ضريبة توزيع السلع والخدمات (ICMS) في تلك الولايات التي عرّفت قانونياً المعايير البيئية لتقاسم جزء من الحصة واجبة السداد للبلدية وفقاً لأحكام دستورية (التي تعطي الولايات الحق في سن تشريع لما يتجاوز ربع النسبة المئوية لضريبة توزيع السلع والخدمات المستحقة إلى البلديات). وكانت بارانا أول ولاية تستخدم هذا الحق الدستوري، إذ وافقت على تشريع محدد في عام 1991، ولدى ما مجموعه 13 من بين 26 ولاية في البرازيل (زائدا المقاطعات الفيدرالية) تشريع بشأن ضريبة القيمة المضافة الخضراء. وتم تحويل مبلغ وقدره 822.13 مليون دولار أمريكي تقريبا إلى البلديات من حكومات الولايات من أجل جهود الحفظ مثل المناطق المشمولة بمناطق محمية في الفترة 2006-2010.³⁹

80- واعتمد عدد متزايدا من البلدان نظاما خضراء / مستدامة لخطط المشتريات العامة/ المشتريات مع مراعاة التنوع البيولوجي. وأبلغت بلجيكا عن اعتماد معايير للتنوع البيولوجي في سياسات المشتريات العامة - استخدام الأخشاب المعتمدة في الأشغال العامة. وفي ألمانيا، منح القطاع العام عقودا يبلغ مجموعها 256 مليار يورو كل سنة. وهو أيضا أكبر مالك للأراضي في ألمانيا. فمثلا يمتلك القطاع العام ما نسبته 57 في المائة من الغابات في ألمانيا (الفيدرالي: 4 في المائة، والمقاطعات: 29 في المائة، والبلديات: 20 في المائة، و trustee forest: 4 في المائة). ويمكن أن يدعم التوجيه الملائم لأنشطة مشترياتها حفظ التنوع البيولوجي باستخدام المنتجات الناشئة عن الاستخدام المستدام. وقد تم تنفيذ المشتريات المستدامة من المنتجات الخشبية بالفعل من جانب السلطات الفيدرالية الألمانية، وتقتضي أن تطلب هيئات المشتريات الفيدرالية دليل على الإدارة الحرجية التي ليس قانونية فحسب، بل أيضا مستدامة. ووثيقة الإرشادات المنقحة بشأن "بناء الاستدامة" كشرط ملزم في سلطة إدارة المرافق الفيدرالية، تسأل صراحة عن معيار "التنوع البيولوجي" وتقوم بتقييمه خلال المعايير الفرعية "حفظ التنوع البيولوجي"، و"تنمية التنوع البيولوجي" و"أنواع النباتات الغازية".³⁹

14 - الآليات المالية الجديدة والابتكارية

المؤشر: عدد المبادرات والمبالغ ذات الصلة، التكميلية للآلية المالية المنشأة بموجب المادة 21، التي تشرك الأطراف والمنظمات المعنية في الآليات المالية الجديدة والابتكارية، التي تراعي القيم المتأصلة وجميع القيم الأخرى للتنوع البيولوجي، وفقا لأهداف الاتفاقية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

الحالة والاتجاهات

81- تزايد عدد الآليات المالية الابتكارية المستخدمة حول العالم. وهناك أمثلة عن المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في 97 بلدا، تمثل حوالي 50 في المائة من الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمثلة تتعلق بتعويضات التنوع البيولوجي في 42 بلدا، أي حوالي خمس الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمثلة تتعلق بأسواق المنتجات الخضراء في 82 بلدا، أي بنسبة تتجاوز 42 في المائة من الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد تزايدت الأدبيات بشأن هذه الآليات المالية الابتكارية بدرجة كبيرة في العقد الماضي، وانتقلت من المداولات حول المزاي والعيوب لكل أداة إلى تفصيل الشروط لأفضل استخدام للأدوات وتجنب الآثار السلبية المحتملة.⁴⁰

النقاط البارزة

82- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: تشجيع، حيثما ينطبق الأمر، خطط المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، المتمشية والمتجانسة مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ والنظر في آليات تعويض التنوع البيولوجي، حيثما يكون الأمر هاما ومناسبا، مع ضمان عدم استعمالها لإضعاف المكونات الفريدة للتنوع البيولوجي؛ واستكشاف الفرص التي توفرها الآليات المالية الابتكارية الواعدة، مثل أسواق المنتجات الخضراء، وشراكات دوائر الأعمال-التنوع البيولوجي، والأشكال الجديدة من الأعمال الخيرية؛ وإدراج التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في إعداد مصادر جديدة ومبتكرة من التمويل الإنمائي الدولي، مع مراعاة تكاليف الحفظ؛ وتشجيع

الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها على مراعاة التنوع البيولوجي عند إعداد أي آلية تمويل في مجال تغير المناخ.

83- وأشارت أوغندا إلى حوالي 2 مليون دولار أمريكي سنويا من المشروعات الصغيرة الحجم بشأن اختبار فاعلية نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (PES). وأبلغت جنوب أفريقيا أن ميزانية العمل بشأن المياه زادت بنسبة 151 في المائة من 477 مليون راند في عام 2009 إلى 1.196 مليون راند في عام 2013. ونظم حوار البرازيل والاتحاد الأوروبي بشأن المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية عدة دراسات تقنية، وحلقات عمل ومنتشورات بشأن الخبرات الدولية والوطنية. وأصدرت اليابان قانونا بشأن الوفاء بالأدوار المتعددة الوظائف للزراعة الذي يشرع نظام اليابان للمدفوعات المباشرة في يونيو/حزيران 2014 وسيتم إنفاذه في أبريل/نيسان 2015. ونشرت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة (Defra) خطة عمل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ودليل أفضل الممارسات في مايو/أيار 2013. وتشجع خطة العمل التطوير العملي والمبتكر لخطط المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية وتنتظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتمكين هذه الخطط. وتنتظر في إجراءات لبناء القدرات لدى الحكومة، والمجالات الرئيسية للسياسات لفرص خطط المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية واحتياجات الرصد والتقييم لهذه الخطط. ويجمع دليل أفضل الممارسات عددا من دراسات الحالة المحلية والدولية البناء ويظهر التحديات والحلول المختلفة المرتبطة بنهج المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. وتدعم وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية (Defra) أيضا عددا من مشروعات البحوث التجريبية لخطط المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لبيان النهج الذي يستطلع احتمالات خطط المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في السياق المحلي.⁴¹

84- وأدخل أكثر من 50 بلدا، معظمها من الدول المتقدمة أو الصاعدة، تعويضات التنوع البيولوجي كالتزام قانوني أو خيار تفرضه القواعد ونفذتها في أشكال متنوعة. ويمكن أن ينتج عن مقترح لإنشاء سوق أوروبية للامتثال بحجم معادل تقريبا لحجم السوق في الولايات المتحدة، أن ينتج 10 ملايين دولار سنويا بحلول عام 2020 في صورة موارد محتملة من أسواق الامتثال في البلدان المتقدمة (بالمقارنة إلى 70 مليون دولار فقط للتعويضات الطوعية). وبالتالي، سوف تولد "التعويضات الفائقة" التي تبلغ 10 في المائة من التكلفة الكلية لعمليات التعويضات 1 مليار دولار سنويا حتى عام 2020.⁴²

85- ويخضع ما نسبته 10 في المائة من الغابات في العالم أو ثلث غابات إنتاج الأخشاب لتراخيص "الإدارة الجيدة"، ولكن أقل من 2 في المائة من الغابات الاستوائية غير مرخصة. و30 في المائة من الأخشاب الصناعية المستديرة المنتجة على الصعيد العالمي لها تراخيص، ولكن أقل من 2 في المائة من الأخشاب الاستوائية لها تراخيص. وتقدر الموارد المحتملة المخصصة للتنوع البيولوجي بالنسبة للأخشاب من 5 مليارات دولار إلى 20 مليار دولار سنويا حتى عام 2020. وشكل البن المرخص 8 في المائة من صادرات البن في العالم في عام 2009 ويمكن أن يصل من 20 إلى 25 في المائة بحلول عام 2015، مع توليد علاوات من 50 إلى 100 مليون دولار بحلول عام 2020. ويمكن أن تصل إمكانية زيادة الموارد من خلال التراخيص في قطاع الزراعة - بما في ذلك مصائد الأسماك - من 5 ملايين دولار إلى 10 ملايين دولار في عام 2020.⁴²

86- وفي أوروبا، قدمت 62 مؤسسة 1 956 منحة بيئية في عام 2011، تبلغ 417.7 مليون يورو. وفئة المسألة المواضيعية التي تلقت معظم التمويل كانت التنوع البيولوجي وصيانة الأنواع، التي تمثل 24.2 في المائة من المنح من حيث القيمة. وبالجمع مع "النظم الإيكولوجية الأرضية واستخدام الأراضي" (12.3 في المائة)، كانت فئات "البيئة الطبيعية" تمثل أكثر من ثلث قيمة جميع المنح المقدمة (152.5 مليون يورو). ووفقا لتقديرات مركز المؤسسات، ظل التمويل البيئي من جانب المؤسسات الأمريكية مستقرا عند 2.7 مليار دولار بين السنوات 2007 و2009. وشهدت الحركة البيئية الشاملة انخفاضا في التمويل بنسبة 2.4 في المائة في عام 2010 ولكنها انتعشت مرة أخرى في عام 2011 ووصلت إلى أعلى مستوى لها بمقدار 2.8 مليار دولار. ويمثل التنوع البيولوجي وصيانة الأنواع ما نسبته 14 في المائة من مجموع المنح

البيئية، وتمثل النظم الإيكولوجية الأرضية واستخدام الأراضي ما نسبته 12 في المائة، والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة / المياه الداخلية والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ما نسبته 20 في المائة من مجموع المنح البيئية.⁴³

87- والمجموعة الرائدة بشأن التمويل الابتكاري من أجل التنمية، وهو منير به 64 بلدا عضو بجانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، تستمر في مشاهدة نتائج ملموسة من الموارد الابتكارية والآليات الابتكارية. فمثلا، ضريبة السفر الجوي التي فرضتها تسع بلدان أدت إلى 1.35 مليار دولار أمريكي منذ عام 2006، وخصصت ضريبة التعاملات المالية في فرنسا 60 مليون يورو للتنمية في سنة واحدة (2012-2013)، ومن المتوقع أن تبلغ مخصصات ألمانيا من النظام الأوروبي لتبادل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ETS) 3.2 مليار يورو بحلول عام 2015 بالنسبة للصندوق الخاص بالطاقة والمناخ. وخصصت بلجيكا 88 مليون يورو من المساهمة في اليانصيب الوطني، لصندوق خاص للأمن الغذائي والزراعة. ونشرت المجموعة دراسة أجراها الخبراء بشأن المبادرات الابتكارية لتمويل التنوع البيولوجي، واستطلاع الأسواق الخضراء، وتحويل الإعانات الضارة والتعويضات.⁴⁴

88- وتظهر ورقة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي⁴⁵ إمكانيات هائلة لمقترحات تمويل المناخ. فمن شأن رسم على ثاني أكسيد الكربون بمقدار 25 دولار للطن أن يزيد الإيرادات بحوالي 250 مليار دولار من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020، بينما يكلف أقل من 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط (إذا استخدمت الإيرادات على نحو مثمر). ويمكن أن تؤدي الرسوم المفروضة على وقود الطيران الدولي والوقود البحري إلى ما يزيد على 20 مليار دولار في السنة. وكان الصندوق الأخضر للمناخ قد صمم ككيان تشغيلي للآلية المالية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقا للمادة 11 فيها.

15 - الحصول وتقاسم المنافع لدعم حشد الموارد

المؤشر: عدد مبادرات وآليات الحصول وتقاسم المنافع التي تتسق مع الاتفاقية، وبعد نفاذه، مع بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، بما في ذلك زيادة التوعية، التي تؤدي إلى تعزيز حشد الموارد

الحالة والاتجاهات

89- تزايد عدد مبادرات الحصول وتقاسم المنافع على نحو معتدل في السنتين الأخيرتين، مما أدى إلى الدخول حيز النفاذ المنتظر لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع. ومر أقل من ثلث الأطراف بحالات تجارب مع اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع في بلدان كل منها. وكانت هذه الحالات مرصودة عبر جميع المناطق، ولكن يبدو أيضا أنها تركزت في تلك البلدان التي لديها تنوع بيولوجي غني للغاية، مما يدل على بعض المزايا النسبية في استخدام أدوات الحصول وتقاسم المنافع. وفي عينة تشمل 44 بلدا لديها اتفاقات للحصول وتقاسم المنافع، كان 65 في المائة منها موجودا في البلدان الأربعين الأوائل (حوالي خمس الأعضاء في اتفاقية التنوع البيولوجي) في مؤشر منافع التنوع البيولوجي التابع لمرفق البيئة العالمية. وشهدت أمريكا اللاتينية تواترا عاليا لاتفاقات الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع أكثر من المناطق الأخرى. وقدمت معظم الاتفاقات بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع مدفوعات مالية تتراوح بين بضعة عشرات الآلاف من الدولارات إلى حوالي مليون دولار.⁴⁶

النقاط البارزة

90- تحدد استراتيجية حشد الموارد ما يلي: زيادة التوعية وبناء القدرات لدى مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ مبادرات وآليات الحصول وتقاسم المنافع؛ وتشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

91- وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني 2009 وديسمبر/كانون الأول 2013، أصدرت أستراليا 175 تصريحاً بموجب أحكام الحصول وتقاسم النافع في قواعد حماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي لعام 2000 (التقرير الوطني الخامس). وفي جنوب أفريقيا، تم تسجيل 79 إخطاراً لمرحلة الكشف عن التنقيب البيولوجي. وتمت الموافقة على 15 تصريحاً للتنقيب البيولوجي و69 اتفاقاً لنقل المواد و19 اتفاقاً لتقاسم المنافع من جانب وزارة المياه وشؤون البيئة (التقرير الوطني الخامس).

92- وتضمن الكثير من التقارير الوطنية الرابعة معلومات عن مبادرة تنمية القدرات في مجال الحصول وتقاسم المنافع، المنشأة في عام 2006 لدعم تطوير وتنفيذ القواعد الوطنية بشأن الحصول وتقاسم المنافع وذلك بإشراك الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) وبلدان أخرى في القارة الأفريقية.⁴⁷ وقد دعم هذه المبادرة الابتكارية الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (بون، ألمانيا)، ومؤسسة البلدان المتحدثة بالفرنسية من أجل التنمية المستدامة (كيبب، كندا)، ووزارة الشؤون الخارجية في النرويج، وحكومة مملكة الدانمرك، والاتحاد الأوروبي، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP)، وتقدم مثالا لأفضل الممارسات عن كيفية التقاف الجهات المانحة حول دعم المسائل المواضيعية لاتفاقية التنوع البيولوجي.

93- وأنشأ مجلس مرفق البيئة العالمية صندوق تنفيذ بروتوكول ناغويا (NPIF) في عام 2011 للنهوض بالدخول حيز النفاذ المبكر والتنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.⁴⁸ وتلقى هذا الصندوق مساهمات تبلغ في مجموعها 16 مليون دولار من حكومات اليابان، وفرنسا، والنرويج، وسويسرا والمملكة المتحدة، وقدم الدعم لـ50 بلداً من خلال ثمانية مشروعات قطرية، وثلاثة مشروعات إقليمية ومشروع عالمي مع استثمارات تبلغ 12.5 مليون دولار وحصل على تمويل مشترك بمقدار 30.6 مليون دولار في السنتين الأخيرتين. وقرر اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية المنعقد في مايو/أيار 2014 أن يمد تشغيل صندوق تنفيذ بروتوكول ناغويا إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 للسماح بمواصلة إعداد المشروعات ولتنفيذ صيغة تحديد المشروع (PIF) للمشروعات المعتمدة.⁴⁹

<http://www.abs-initiative.info/> 47

GEF/C.46/12، المؤرخ 30 أبريل/نيسان 2014. 48

UNEP/CBD/COP/12/14/Add.1، المؤرخة 16 يوليو/تموز 2014. 49